



معلومات البحث

أستلم: 2018-11-11

المراجعة: 2018-12-22

النشر: 2019-01-01

حوكمة الشركات وآثرها على اداء أسواق الأوراق المالية:

دراسة حالة سوق العراق للاوراق المالية

خالد مكصد نايف الجريان، زين العابدين بن محمد، عبدالله محمد احمد عايش، وعين

لاشيكين بنتي مرزوقي.

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والمعاملات، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

Printed ISSN: 2314-7113

Online ISSN: 5809-2289

الملخص

حاول البحث معالجة موضوع أثر حوكمة الشركات في تحسين اداء أسواق الأوراق المالية، حيث تم التطرق الى حوكمة الشركات بما لديها من مبادئ وآليات للكشف عن المعلومات وتحقيق كفاءة سوق المال. ويهدف البحث الى إبراز أهمية حوكمة الشركات ودورها في تحسين اداء سوق الأوراق المالية، وكيفية الاستفادة من مبادئ وآليات حوكمة الشركات من قبل سوق الأوراق المالية العراقية لتحسين الاداء ورفع كفاءة السوق، وخلص البحث إلى الدور الفعال والمهم لحوكمة الشركات من خلال تطبيق مبادئها وآلياتها كمجلس الادارة ولجنة التدقيق والرقابة الداخلية والخارجية من قبل جميع الشركات من اجل حماية حقوق المستثمرين، والزام الشركات بتفعيل الرقابة على الاداء.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الاسواق المالية، سوق العراق للاوراق المالية.

Abstract:

The research sought to address the impact of corporate governance on improving the performance of stock markets where it dealt with corporate governance with its principles and mechanisms for the disclosure of information and the efficiency of the capital market. The research aims to highlight the importance of corporate governance and its role in improving the performance of the stock market, and how benefiting from the principles and mechanisms of corporate governance by the Iraqi stock market to calculate performance and raise market efficiency, research concluded the effective and important role of corporate governance by applying its principles and mechanisms such as the Board of Directors and the Audit Committee and internal and external oversight by all companies in order to protect the rights of investors, and obligate companies to activate control on performance.

Keywords: Corporate Governance, Financial Markets, Iraq Stock Exchange.

المقدمة :

ان التزام الشركات بمبدأ الشفافية في الإدارة ودور آليات الحوكمة في المراقبة من خلال التدقيق الداخلي والخارجي ينعكس على صحة ودقة بياناتها وكشوفها المالية مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين فيها وبالتالي تعزيز سوق الأوراق المالية من خلال زيادة جاذبية الأوراق المتداولة فيه وتنشيط حركة التداول ومنه الوصول إلى تسعير للأوراق المالية وفق قيمها الحقيقية كاستجابة للمعلومات المتاحة، وبهذا نستطيع القول أن حوكمة الشركات من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية تعتبر إحدى دعائم رفع كفاءة سوق الأوراق المالية وتحقيق السعر العادل للاسهم كما وتعمل على التخصيص الكفوء للموارد في سوق الأوراق المالية وتحمي حقوق المساهمين (أحمد مداني ومداح، 2016).

وفي المقابل نجد أن تحقيق سوق الأوراق المالية لأهدافها يستلزم عدة عوامل منها، حجم التداول ونشاط السوق، ونظراً لأهمية المعلومات وعلاقتها بإداء سوق الأوراق المالية ودور حوكمة الشركات في تحفيز الشركات على الإفصاح عن المعلومات بالشفافية المفروضة، تظهر لنا أن هناك علاقة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة بين حوكمة الشركات وإداء سوق الأوراق المالية.

تمهيد نظري:

ان العراق من الاسواق الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد البشرية والاراضي بمختلف استخداماتها، فضلاً عن كبر حجم السوق العراقي والموقع الجغرافي، مما يوفر العديد من الفرص للإنتاج والتصدير والاستيراد، وهذا يتمثل بوجود عناصر جذب متنوعة لرؤوس الاموال للشركات المحلية والعربية والاجنبية لاستغلال هذه الفرص والاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد، لذا من الضروري تبني مفهوم حوكمة الشركات وتطبيق مبادئها وآلياتها بشكل سليم، وتطبيق المعايير الدولية للشفافية والوضوح

والدقة في البيانات المالية في الشركات الحالية والشركات التي تقدم على الاستثمار في العراق لضمان نزاهة وسلامة ومصداقية عمل هذه الشركات.

وأكدت الكثير من الدراسات كدراسة (خضير مجيد علاوي، 2015) ودراسة (سندية مروان وليث محمد، 2015) ودراسة (خلود عاصم، 2014) قصور الإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة المدرجة بشأن إرساء المبادئ العامة لحكومتها وضرورة رفع مستوى الوعي وتعميق فكر وثقافة الحوكمة لدى أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين في شركاتهم وقصور مبادئ الإفصاح والشفافية وحادثة تأسيس سوق العراق للأوراق المالية ومباشرتها لأنشطتها خلال فترة قصيرة نسبياً، وأكدت دراسة (مؤيد الفضل، 2016) على تدني جودة الإفصاح المحاسبي في عموم الشركات العراقية وتدني كفاءة لجان التدقيق وانعدام دورها في التأثير على جودة الإفصاح في التقارير المالية، وجاء في دراسة (الفتلاوي والنصراوي، 2015) هناك ضعف في الالتزام بقواعد الحوكمة والتهاون في تطبيقها.

آليات حوكمة الشركات:

ويمكن توضيحها بالجدول التالي وكما يلي :

مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	التدقيق الداخلي	المراجعة الخارجية
- وهو آلية المساهمين الرئيسية للإشراف على المديرين ويضمن عدم تعرض مصالح المستثمرين للخطر. - يسهم مجلس الإدارة في تخفيف تكاليف الوكالة للشركة عن طريق مراقبة ومكافأة كبار المديرين التنفيذيين لتعظيم الثروة. - الرصد والمراقبة ووضع القرارات التي تمكن الشركة من التعبير نحو الأفضل، وإمكانية الحصول على الموارد الحرجة وتوفير موارد قيمة للشركة. - العمود الفقري لنظام حوكمة الشركات وأحد المحددات الرئيسية في تفويض ورصد المسؤوليات وضمان أن الإدارة لا تتحرف عن تنفيذ توصيات المجلس واستراتيجياته. -مسؤول أمام المستثمرين عن صدق وتوقيت وعدالة المعلومات التي يفصح عنها للمستثمرين وجمهور المهتمين في أسرع وقت ممكن. -يحمي أموال المستثمرين من اساليب الإدارة في الاستعمال السيئ، وذلك من خلال تطبيق مبدأ	- مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة. - فحص نظام التدقيق الداخلي والتحقق من اداءه والتزامه في تطبيق قواعد الحوكمة. - إشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات وزيادة استقلاليتها والتأكد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات. - تحسين أداء الشركة من خلال دورها في الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية. - تعمل كوسيط بين التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة الشركة ومجلس الرقابة. -خصائصها الحجم والخلفية التعليمية والاستقلالية والالتزام بالوقت ووفرة الاجتماعات، واستقلالية أعضائها لما له تأثير على الإفصاح المالي - تشرف اللجنة على العمل الذي تقوم به الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق القانوني. - الأخلاق والمؤهلات العلمية والاستقلال والنزاهة والفتنة المالية لدى أعضاء اللجنة، احد الجوانب الصحية والمكتملة لآليات حوكمة	- ضمان دقة ونزاهة التقارير المالية وكشف حالات الغش والتزوير ومنعها. - يؤدي دورا مهما في عملية الحوكمة من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري والقضاء عليها . - فحص وتقييم العمليات وتطوير وزيادة نجاح الشركة ككل ويسعى لضمان حماية موارد الشركة من أي سلوك خاطئ. - التقليل من مخاطر الاحتيال وكشف نقاط الضعف في الأعمال التجارية ووضع الضوابط. -تحسين الأعمال المستقبلية للشركة وليس مجرد النظر في الأحداث الماضية. - لان تقرير التدقيق الداخلي له تأثير على ثقة المستثمرين وقراراتهم الاستثمارية. - تحدد المراجعة موثوقية المعلومات المالية والتشغيلية وواقعها وسلامتها ويتم على هذا الأساس اتخاذ القرارات التجارية المناسبة والأكثر موثوقية. - التدقيق الداخلي يجب أن يكون حاضرا للتطورات في نظم المعلومات	- تمثل المراجعة الخارجية الركن المهم للحوكمة الجيدة للشركات إذ يساعد المراجعون الخارجيون على تحقيق المساءلة والأمانة وتحسين العمليات فيها. - غرس الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام. - يقوم بالمراجعة الخارجية مراجع حسابات مستقل، وتمثل التزاما قانونيا للشركات، لان التدقيق الخارجي المستقل للبيانات المالية للشركة هو جزء من الهيكل العام للحكومة ويخدم أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. - المساعدة على تطوير نوعية التقارير المالية. - لجان المراجعة المستقلة والنشطة تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية وبالتالي اختيار المراجعين الأكفاء والمختصين في الحقل الذي تعمل فيه المؤسسة. - دور التدقيق الخارجي يدعم صلاحيات الحوكمة في المراقبة والتبصر والحكمة في اكتشاف الفساد الإداري والمالي ومنعه، وتساعد متخذي القرارات بتزويدهم بتصحيح مستقل للبرامج والسياسات

الثواب والعقاب في التعيين والإعفاء ومنح المكافأة والحوافز المناسبة لها، ويراقب تصرفها ويقوم أدائها لتعظيم قيمة الشركة . - ينبغي ان تكون المجالس فعالة ومؤهلة وكفوة للعمل لمصلحة الجميع، ولديها النفوذ اللازم لممارسة سلطاتها الخاصة بعيدا عن أي تدخلات سواء كانت سياسية أو اعتيادية في شؤونها.	الشركات لكي تعزز مصداقية البيانات المالية، وتعزيز الشفافية في التقرير المالي. - ينبغي للجنة المراجعة أن تضمن استقلالية آليات الرصد فيما يتعلق بهيكل إدارة اللجنة، وتمثل سلطة اللجنة في كونها تمثل جزءا من الهيئة الرقابية من إطارها القانوني وسمعة الأعضاء، وخاصة رئيس اللجنة.	والاتصالات خصوصا في ظل ظروف العولمة السائدة اليوم، حيث تواجه الشركات منافسة كبيرة وتحاول الحفاظ على مزاياها التنافسية في جودة العمل المنجز.	والعمليات والنتائج وتحديد المسارات الصحيحة والمواجهات التي تقابلها الشركة.
---	---	---	--

مبادئ حوكمة الشركات: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام (2004): (Organization for Economic

Cooperation and Development)

ممسؤوليات مجلس الإدارة	الإفصاح والشفافية	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	المعاملة المتساوية للمساهمين	حفظ حقوق المساهمين ووظائف الرئيسية للملاك	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات
يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ويضمن هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.	ضمان الإفصاح الصحيح وفي وقت مناسب عن المعلومات ذات الأهمية، مثل الأداء المالي أو التشغيلي للشركة وأهدافها والأحداث الهامة، وعوامل المخاطر، بحيث يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات في الوقت المناسب بدون تأخير وبدقة كافية.	يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على ضمان احترام حقوقهم القانونية، والتعويض على انتهاك تلك الحقوق، كذلك آليات تعزيز مشاركتهم في الرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة.	يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة والمساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وأيضا الدفاع عن حقوقهم القانونية، ومن الإتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.	تشمل حق ملكية الأسهم وتسهيل مشاركة فاعلة للمساهمين عند اتخاذ القرارات مثل اختيار أعضاء مجلس الإدارة، المشاركة في أرباح الشركة، مراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة في الجمعية العامة.	يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على رفع وتعزيز مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، ويبين بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

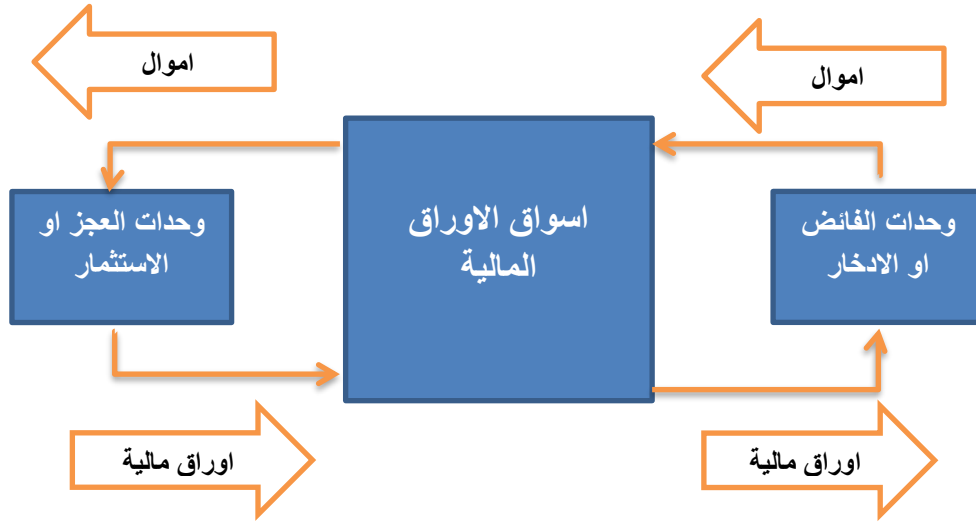
الاسواق المالية:

إن الأسواق المالية هي الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد العالمي، وعلى البلدان النامية أن تحصل على تطور وتنمية الأسواق المالية، إذا أرادت أن تسير الركب الحضاري أو أن تلحق بالدول المتقدمة، وتمثل الوظيفة الأساسية لأسواق المال في نقل الأموال من الأطراف التي لديها فائض من الأموال (مدخرات) الى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال. وكانت الغاية الأساسية للأسواق المالية هو لإشباع رغبات وحاجات المتعاملين، ومن ثم أضحت ضرورة حتمية استلزمته المعاملات الاقتصادية بين افراد المجتمع والمؤسسات والشركات، فهي تعمل على تحقيق موازنة فعالة بين قوى العرض والطلب وتزداد أهمية أسواق الأوراق المالية وتبلور ضرورتها في المجتمعات التي تتسم بحرية الاقتصاد والتي يعتمد الاقتصاد فيها على المبادرة الفردية والجماعية (مناضل عباس وخضير 2010). ومن وظائفها:

1- زيادة حجم المدخرات الوطنية طويلة الاجل من خلال تقليص الاستهلاك والحد من الاكتناز.

- 2- توفير السيولة المطلوبة للاوراق المتداولة في السوق مما يحقق الاستقرار النسبي في الاسعار.
- 3- ايجاد آلية عادلة لتسعير الاوراق المالية للموارد المالية التي تقف وراءها ولا تقتصر عمل هذه الآلية على التسعير في الوقت الحاضر فحسب وانما تستعمل للتسعير المستقبلي.
- 4- تخفيض كلفة تداول الاوراق المالية نتيجة لتخصيص اعضاء السوق في هذا العمل وتوزيع تكاليفهم على عدد كبير من الاوراق المتداولة.
- 5- توفير الحماية للجمهور من محاولات الغش والاحتيال وذلك من خلال اعتماد السوق المالية على ضوابط صارمة لتداول الاوراق فيها.
- 6- توفر السوق امكان تنويع المحافظ الاستثمارية من ناحية النوع او الاجل للمستثمرين وبكلفة قليلة.
- 7- تحقيق الكفاءة والفاعلية في توزيع الموارد المتاحة على الفرص الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي الجيد بما ينعكس اثره في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. (شهاب احمد، 2016)، ولها دور في النشاط الاقتصادي فهي أداة فعل غير محدودة في الاقتصاد القومي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ومجالاته وتتأثر به، بالإضافة إلى ذلك تعمل اسواق الأوراق المالية على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم والسندات او اعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع ومن ثم تأكيد اهمية ادارة الموارد النقدية للمشروعات، فضلا عن ذلك توفر اسواق الأوراق المالية قنوات ومداخيل سليمة امام الأفراد ولاسيما صغار المستثمرين كما تمثل حافزا للأسواق على متابعة التغيرات الحاصلة في اسعار اسهمها ودفعها الى تحسين اداءها وزيادة ربحيتها مما يؤدي الى تحسن اسعار الأسهم لهذه الشركات، وكلما كانت اسواق المال فعالة كلما كانت قادرة على تحقيق رسالتها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي للدولة (مناضل عباس، 2010).

شكل يوضح الوساطة المالية لأسواق الأوراق المالية



وان أداء الأسهم يرتبط بحوكمة الشركات لعدة أسباب منها:

١- أن نوعية المعلومات المتاحة لجميع المستثمرين تعكس جودة الحوكمة حيث أن مبدأ الإفصاح والشفافية أحد مبادئ حوكمة الشركات.

٢- ان حوكمة الشركات هي انعكاس لنوعية الإدارة حيث أن الإدارة الواعية تتأكد من أن ارتفاع مستوى حوكمة الشركة هو المفتاح الذي يربطها بأداء سعر السهم.

٣- ان حوكمة الشركات بما لديها من آليات رقابية على الإدارة تمنعها من التلاعب بالمعلومات الداخلية مما يؤدي إلى حد ما تماثل المعلومات بين المستثمرين, مما ينعكس في النهاية على أداء سعر السهم.

٤- هناك علاقة ارتباط طردية بين درجة حوكمة الشركات ومستوى كفاءة سوق الأوراق المالية، وعلى ذلك يمكن القول أنه نتيجة للحوكمة فإن أسعار الأسهم تتحدد بشكل أكثر كفاءة نتيجة لتضييق عمليات المضاربة وتصبح العمليات اليومية أكثر سرعة. (احمد رجب، 2008)

سوق العراق للاوراق المالية:

تأسس سوق العراق للاوراق المالية بموجب القانون المرقم (74) الصادر في 18 نيسان 2004 وافتتح رسميا في 24 حزيران 2004، والسوق منظمة اقتصادية تعمل وفق المعايير الدولية لأسواق الاوراق المالية وتتمتع بخصائص السوق الاقتصادية

باستخدام أنظمة التداول الإلكترونية والايدياع المركزي منذ نيسان 2009 وفقا لمعايير التداول المطبقة في الاسواق الناشئة، ويهدف السوق الى تحقيق ما يلي:

- 1- تنظيم وتدريب اعضائه والشركات المدرجة في السوق بطريقة تناسب مع هدف حماية المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين به، وتعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة امينة وفعالة وتنافسية وتتسم بالشفافية.
- 2- تنظيم وتبسيط تعاملات الاوراق المالية بصورة عادلة وفعالة ومنتظمة وبضمنها عمليات المقاصة والتسوية لهذه التعاملات.
- 3- تنظيم تعاملات اعضائه بكل ما له صلة بشراء وبيع الاوراق المالية وتحديد حقوق والتزامات الاطراف ووسائل حماية مصالحهم المشروعة.
- 4- تطوير سوق المال في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات في بناء رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار، وتوعية المستثمرين العراقيين وغير العراقيين بشأن فرص الاستثمار في السوق.
- 5- جمع وتحليل ونشر الاحصاءات والمعلومات الضرورية لتحقيق الاهداف المنصوص عليها.
- 6- التواصل مع اسواق الاوراق المالية في العالم العربي والاسواق العالمية بهدف تطوير السوق.
- 7- القيام بخدمات ونشاطات ضرورية اخرى لدعم اهدافه.

انعكاس تطبيق حوكمة الشركات على سوق العراق للاوراق المالية:

عدد الصفقات	حجم التداول / مليار سهم	قيمة التداول / مليار دينار	القيمة السوقية / ترليون دينار	السنة	عدد الشركات المدرجة
71722	255	400	3446	2010	85
132574	492	941	4930	2011	87
136039	626	2845	5597	2012	85
126570	876	894	11476	2013	83
104938	901	746	9546	2014	83
120978	495	619	9265	2015	98

112230	1038	516	9355	2016	97
95806	1215	900	11187	2017	101

جدول انعكاس تطبيق حوكمة الشركات على سوق العراق للأوراق المالية

ومن خلال احتساب معدل النمو السنوي للقيمة السوقية للاسهام بين عامي 2013 و 2014 وبين عامي 2014 و 2017 و نلاحظ مايلي:

$$18\% - = 100 * 11476 / 11476 - 9546$$

$$17\% = 100 * 9546 / 9546 - 11187$$

نلاحظ ان معدل النمو السنوي للقيمة السوقية للاسهام بين عامي 2013 و 2014 قد تراجعت الى (- 18%) وهذه دلالة واضحة على تراجع اداء السوق, بينما حصول تحسن كبير من خلال التطور الكبير في المعدل بين عامي 2014 و 2017 حتى وصل الى (17%). اما معدل النمو التدريجي فقد كان بين عامي 2014 و 2015 يساوي (3%) ونلاحظ هنا ان السوق لازال متأثراً بانخفاض اسعار النفط ولكن بشكل اقل عن عام 2014، اما معدل النمو بين عامي 2015 و 2016 فقد وصل الى (0,7 %)، ونلاحظ هنا تطور طفيف قد حصل على القيمة السوقية، اما المعدل بين عامي (2016 و 2017) وهي فترة الحرب على الارهاب والقضاء عليه، نلاحظ التطور الكبير في اداء السوق من خلال ارتفاع معدل نمو القيمة السوقية للاسهام، وبمقارنة القيمة السوقية للاسهام بين عام 2013، (أي قبل هبوط أسعار النفط) وعام 2017، نلاحظ التقارب الكبير بينهما، على الرغم من عدم التحسن الملحوظ في اسعار النفط وعدم بلوغها اسعار عام 2013، والذي كان حينها اكثر من \$100 للبرميل.

الختامة :

1- لقد تأثر سوق العراق للأوراق المالية تأثراً كبيراً بالركود الاقتصادي والازمة المالية التي يعيشها الاقتصاد العراقي منذ عام 2014 بسبب الهبوط المستمر لأسعار النفط عالمياً باعتباره اقتصاد احادي الجانب في اعتماده على انتاج وتصدير النفط، وكذلك تكاليف الحرب على الارهاب، وتراكمات اقتصادية اخرى ادت الى تحجيم عمل الشركات وتحجيم دور سوق العراق للأوراق المالية في جذب الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني، ولكن اثبتت السنوات التي تلت عام 2014 وبالرغم من عدم

التحسن الملحوظ في اسعار النفط، الاداء الجيد للسوق والذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول الاخير (جدول انعكاس تطبيق الحوكمة).

2- ان الاهتمام بأعمال التدقيق والرقابة الداخلية والخارجية والعمل على استقلالية التدقيق الخارجي في اداء اعماله بكل مصداقية في اعطاء الصورة الحقيقية للقوائم المالية، هي آليات الدعم لحوكمة الشركات، مما يؤيد ثقة المستثمرين وجذب الكثير منهم.

3- ان حوكمة الشركات ومن خلال مبادئها وخصوصا مبدأ الافصاح والشفافية، تعمل على رفع كفاءة واداء سوق الاوراق المالية، كون هذا المبدأ يعطي للمعلومات الكثير من المصداقية ويسهل الوصول اليها. ومن خلال ما سبق توصلنا الى مايلي:

1- ان فرض السوق مبادئ حوكمة الشركات والتأكيد على استخدام آلياتها الاستخدام الصحيح في الشركات العراقية المدرجة في سوق الاوراق المالية، دليل على نجاح السوق في تحقيق اهدافه.

2- ان رفع اداء السوق سواء من حيث القيمة السوقية او عدد الصفقات او حجم التداول، يؤكد التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات في الشركات العراقية.

3- بالرغم من الركود الاقتصادي في 2014 بسبب الهبوط في أسعار النفط، الى ان السوق استطاع ان يحسن ويطور من اداءه خاصة في عام 2017 وهذا يرجع لسببين هما، نجاح سوق العراق للاوراق المالية وزيادة ثقة المتعاملين في السوق من حيث شفافية المعلومات التي تسهم في سهولة اتخاذ القرارات وهذا هو السبب الاول، أما السبب الثاني فيتمثل بالاستقرار الامني من خلال الحرب على الارهاب والقضاء عليه وهو الدليل الاخر الذي لعب دورا كبيرا في استقرار رأي المستثمرين وقناعتهم بالاستثمار، ويؤكد ذلك عدم التحسن الملحوظ في اسعار النفط حيث انها لم تناهز اسعار ما قبل عام 2014.

المصادر والمراجع:

- 1- أحمد رجب عبد الملك. 2008. " دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. جامعة الإسكندرية. العدد الاول. المجلد الخامس والاربعون. يناير.
- 2- أحمد مداني ومداح عبدالهادي. 2017. "دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين كفاءة أسواق الأوراق المالية". دراسة حالة سوق الإمارات للأوراق المالية. مجلة الاقتصاد والمالية , المجلد الثاني. العدد الاول. سبتمبر.
- 3- أماني خالد بورسلي. 2011. حوكمة الشركات. اتحاد الشركات الاستثمارية. الكويت: مكتبة آفاق.
- 4- بتول محمد نوري وعلي خلف سلمان. 2014. حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة. بحث مقدم الى الجامعة المستنصرية - بغداد.
- 5- بلخادم حنان. 2016. أثر جودة التدقيق الداخلي على حوكمة الشركات.(رسالة ماجستير). جامعة محمد خيضر- بسكرة - الجزائر.
- 5- زيتوني اسيا. 2015. دور آليات الحوكمة في تفعيل الإداء المالي لشركات التأمين. دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية للفترة (2007-2014).(رسالة ماجستير).جامعة محمد خيضر.
- 6- خديجه بشير سليمان حامد. 2014. الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات ودورها في فاعلية المراجعة البيئية . (رسالة ماجستير) . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 7- شهاب احمد صيوان. 2016. " مؤشرات اداء سوق العراق للأوراق المالية ". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد الثامن والاربعون.
- 8- مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي ونصر طه حسن عرفه. 2015. " أثر حوكمة الشركات على القيمة المضافة لرأس المال العيني والفكري". دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المسجلة. مجلة المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة بنى سويف. المجلد الثالث العدد الأول. يونيو.

- 9- محمد بن موسى. 2015. دور حوكمة الشركات في ترشيد القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية. شهادة ماجستير. جامعة محمد خيضر - الجزائر.
- 10- مناضل عباس حسين وخضير مهدي صالح عوز. 2010. الاسواق المالية على المستويين العربي والعالمي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد الخامس. العدد الخامس عشر. جامعة كربلاء. نوفمبر.
- 11- منايعية محمد. 2014. دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر- قالمة- المؤسسة الوطنية للصناعة الدهن وحدة سوق أهراس مؤسسة زجاج الشرق (سوق أهراس (شهادة ماجستير. جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 12- هدى بن عبد العزيز. 2016. الحوكمة ودورها في فعالية واستقلالية المراجعة الخارجية. دراسة ميدانية لمؤسسة الاسمنت عين توتة. (رسالة الماجستير)ى. جامعة محمد خيضر.
- وئام ملاح, 2016, دور حوكمة الشركات في تحقيق الثقة في المعلومة المحاسبية , مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية, العدد الاول, جامعة العربي التبسي تبسة.

- 13-Erna Setiany & other. 2017. "Audit Committee Characteristics and Financial Disclosure". journal Review of Integrative Business and Economics Research. Vol. 6. Issue 3.
- 14- Jill Solomon & Aris Solomon, 2004 , Corporate Governance and Accountability, Printed and bound in Great Britain by Cromwell Press, Trowbridge, Wiltshire.
- 15- Natasa Munitic. 2016, Synergy of Audit Function: An Ideal Interaction for Effective. "Corporate Governance, International Conference on Governance". Management and Entrepreneurship, Zagreb, Georgia.
- 16- Pankaj M. Madhani. 2017." Diverse Roles of Corporate Board: Review of Various Corporate Governance Theories". The IUP Journal of Corporate Governance. Vol. 16, No.2.
- 17- Sridhar, 2017, The Impact of Auditors and audit committees on Corporate Governance in India, Corporate Governance, Internal Auditing nova/Dec.
- 18- Travis P. Holt & Todd DeZoo. 2009. "The effects of internal audit report disclosure on investor confidence and investment decisions". International Journal of Auditing .Vol 13, Issue 1.